كلمة وفد دولة فلسطين

أمام الدورة (62) للمؤتمر العام للوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية

يلقيها المـراقب الدائـم لدى الوكـالة

السفير/ صلاح عبد الشافي

سبتمبر 2018

السيد الرئيس

اسمحوا لي بداية أن اتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والستون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أتوجه أيضاً بالتهنئة لأعضاء المكتب المحترمين متمنياً لكم جميعاً النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس

يعبر وفد بلادي عن تقديره للوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة بمديرها العام وأعضاء الأمانة العامة لجهودهم في النهوض بالدور الذي تلعبه الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتطبيقاتها في قضايا التنمية والعلوم والصحة والبيئة وغيرها من المجالات التي تؤثر إيجابا على حياة الانسان وبيئته. كما ونتمنى لسعادة المدير العام السيد يوكيا امانو الشفاء العاجل

كما يعرب الوفد عن تقديره الكبير للجهود الحثيثة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل تنمية القدرات الوطنية الفلسطينية سواء كان ذلك على صعيد القدرات البشرية أو البنية التحتية. أريد أن أنوه هنا لمشاريع الدورة القادمة 2018-2019 والتي نالت الموافقة المبدئية من قبل الوكالة والتي تغطي مجالات استراتيجية للوطن والمواطن مثل تطوير البنية التحتية لتنظيم استخدام الطاقة الذرية بطريقة تكفل الامن والأمان لاستخدامها. أحد أهم هذه المشاريع للدورة القادمة هو انشاء بنية تحتية للطب النووي في مستشفى خالد الحسن للأورام وزراعة النخاع والذي حاز على أولوية ودعم وطني واهتمام كبير. ويعتبر من أهم المشاريع الوطنية الضرورية والملحة حيث أن نسبة كبيرة من الدخل القومي يذهب لتغطية تكلفة التحويلات الطبية للخارج لمرضى السرطان والامراض المزمنة.

وفي هذا الصدد ومن هذا المنبر يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للقائمين على تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج التعاون التقني المختلفة على ما قدموه ويقدمونه في هذا المجال وأخص بالذكر إدارة التعاون التقني لمنطقة اسيا والمحيط الهادئ بجميع موظفيها.

لقد تم تنفيذ العديد من المشاريع الوطنية في مجال الوقاية الاشعاعية و الزراعة و الطب و البيئة و التي كانت في سياق برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية، حيث كانت هناك نتائج و اثار إيجابية كبيرة ، فقريبا سيكون عندنا بذور قمح محسنة بالطفرة تم تحسينها بالتعاون مع مختبرات الوكالة ووزارة الزراعة الفلسطينية، هذا بالإضافة لمشاريع تقوية البنية التحتية للوقاية والرصد الاشعاعي و القانون الفلسطيني للاستخدام الامن للطاقة الذرية و كذلك مشاريع إدارة المياه الجوفية بالتقنيات النووية و تحسين الاعلاف عن طريق انشاء مختبرات متخصصة و أيضا مشاريع دراسية من أجل التقليل او منع انجراف التربة و كل ذلك باستخدام التقنيات النووية و بالتعاون مع الجامعات و الوزارات الفلسطينية و مختبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و نحن نتطلع في القرب العاجل لمشاريع أخرى في مجالات مختلفة و متقدمة مثل تحسين محاصيل زراعية استراتيجية أخرى و عمل خارطة اشعاعية لفلسطين و تحسين التغذية للأطفال بالدراسات والأبحاث المختلفة.

السيد الرئيس

لقد انضمت دولة فلسطين في مطلع عام 2015 لاتفاقية منع الانتشار النووي وشاركت في أعمال مؤتمر المراجعة 2015 واللجان التحضيرية لمؤتمر المراجعة لعام 2020 في شهر اذار الماضي من هذا العام اقر مجلس المحافظين اتفاقية الضمانات الشاملة ما بين دولة فلسطين والوكالة الدولية للطاقة الذرية. إننا نؤكد التزامنا الكامل بالتعاون الوثيق لتطبيق بنود الاتفاقية حال التوقيع عليها.

هذه الخطوة تؤكد مدى اهتمام دولة فلسطين وسعيها لتعزيز الجهود الرامية لتحقيق عالمية المعاهدة وتعزيز مبادئها وهو ما كانت فلسطين تبرهنه على مدى عقود عبر مشاركاتها كمراقب في مؤتمرات المراجعة السابقة ولجانها التحضيرية.

إننا بهذا الانضمام نؤكد على المسؤولية العالية التي تبديها دولة فلسطين تجاه كافة القضايا الدولية التي تسهم في تعزيز السلم والأمن والأمان الدولي والإقليمي، وإخلاء العالم من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل-وفي نفس السياق فقد كانت دولة فلسطين من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية منع الأسلحة النووية في العشرين من سبتمبر من العام الماضي كما صادقت عليها في الثاني والعشرين من شهر مارس لهذا العام.

السيد الرئيس

نحن في فلسطين لا زلنا نعيش تحت احتلال دولة تمتلك منشئات نووية لا تخضع لنظام الضمانات الشامل، بل تمتلك ترسانة نووية كبيرة، وهو أمر يهدد على نحو مباشر وصريح سلامة وأمن شعبنا وباقي شعوب المنطقة بل وشعوب العالم أجمع.

السيد الرئيس

يعرب وفد بلادي من هذا المنبر عن بالغ القلق من تنامي القدرات العسكرية النووية الإسرائيلية في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل رفض كافة الدعوات للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار ورفضها اخضاع برامجها النووية ومنشآتها لنظام الضمانات الشاملة خلافاً لباقي دول المنطقة والتي انضمت جميعها للمعاهدة. ويعتبر وفد بلادي بأن تستر عدد من الدول النووية على القدرات العسكرية النووية الإسرائيلية واعتبارها دولة مسؤولة ولا تشكل تهديدا، هو أمر مرفوض ويتنافى مع واقع حال تصرفات إسرائيل العدوانية في فلسطين وخارجها.

إن ما تشهده منطقتنا من عدوان عسكري إسرائيلي تجاه شعبنا دون تمييز وباستخدام القوة على نحو مفرط ومتكرر يدعوا للتساؤل حول مدى مسؤولية دولة إسرائيل في المجال النووي.

وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلادي لعدم انعقاد المؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي كان مقرراً في عام 2012 تطبيقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، على الرغم من الجهود التي بُذلت والمرونة التي ابدتها المجموعة العربية، ونؤمن بمسؤولية الدول النووية الخمس وبشكل خاص الدول المنظمة للمؤتمر على العمل الدؤوب لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي والدفع قدماً باتجاه سرعة تحقيق المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. فلطالما دعمت بلادي كافة الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف وهو ما تجسد من خلال مشاركاتنا في مؤتمرات المراجعة واجتماعاتها التحضيرية. كما وتجاوبت وبكل إيجابية مع مبادرة الميسر ياكو ليبافا.

على ضوء تعثر مؤتمر 2012 المؤجل وفشل مؤتمر المراجعة للعام 2015 بسبب إصرار بعض الدول بتوفير حماية لإسرائيل من المساءلة في المحافل الدولية إضافة الى السعي دائما لإفشال مشروع قرار القدرات النووية الإسرائيلية في الثلاث سنوات الأخيرة، كل هذا استدعى أن تقوم الدول العربية بإجراء عملية مراجعة شاملة لسياساتها في مجالات عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وذلك لكي تضع الاسرة الدولية امام مسؤولياتها القانونية والأخلاقية ووضع حد نهائي لسياسة الكيل بمكيالين.

وانطلاقا من إيماننا وتمسكنا بدور الوكالة في تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي وولايتها في مجال تطبيق الضمانات، فإن طرح بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال أجهزة صنع السياسات في الوكالة، يشكل جهداً دبلوماسيا عربياً إضافياً يهدف لوضع حد لتهرب إسرائيل من الالتزام كباقي دول المنطقة بمنظومة عدم الانتشار النووي وتجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة بحقها في الإطار النووي.

ختاماً، يجدد وفد بلادي شكره للمدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعضاء أمانتها على جهودهم، ونتمنى لكم السيد الرئيس ولمكتبكم الموقر ولكافة الوفود النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدورة لمؤتمرنا العام.

شكراً سيدي